مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات

تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم

القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

# مجلة المقالات الدولية

# INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

## Seventh Issue العدد السابع

## November 2025 نونبر

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

7

مجلة المقالات الدولية

العدد السابع، نونبر 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

## كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعد مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين هذا العدد السابع. وتزف خبر فهرسة المجلة في معامل التأثير العربي (AIF) وأهمية معامل التأثير العربي تأتي من كونه رسميا يمثل أحد معايير تصنيف الجامعات العربية فى أول تصنيف عربي للجامعات العربية.

إضافة لفهرستها ضمن International Scientific Indexing (ISI)، في محطة نوعية تعكس ثقة المجتمع العلمي في جودة ما ننشره وتعزز انتشار أبحاثنا وأثرها العلمي.

وإذ نقدم هذا الإصدار بما يزخر به من بحوث ودراسات متنوّعة، فإننا نجدد العهد بالالتزام بـ تحكيم صارم، وأخلاقيات علمية راسخة، ومعايير جودة وشفافية ثابتة، دعما لمسيرة البحث العلمي الرصين وخدمة لقيم التميز والمعرفة.

والله ولي التوفيق.

رئيس التحرير

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER

e-ISSN : 3085 - 5039

OPEN ACCESS

ORCID

# مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 7، نونبر 2025


## اللجان العلمية


**أنس المستقل**

المدير المسؤول ورئيس التحرير

### الهيئة الإستشارية

**د. يونس وحالو**

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

**د. المختار الطبطبي**

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. رشيد المدور**

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

**د. سعيد خمري**

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

**د. كمال هشومي**

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

**د. مهند العيساوي**

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

**د. المهدي منشيد**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**Riccardo Pelizzo**

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

**دة. وفاء الفيلالي**

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

**دة. صليحة بوعكاكة**

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

### لجنة التقرير والتحكيم

**د. طه لحميداني**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

**د. عبد الحق بلفقيه**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

**د. بدر بوخلوف**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

**دة. حكيمة مؤدن**

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

**د. احمد ميساوي**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

**د. إبراهيم رضا**

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

**د. زكرياء أقنوش**

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

**د. أحمد أعراب**

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

**د. إبراهيم أيت وركان**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

**د. محمد ملاح**

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

**د. عبد الحي الغربة**

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

# محتويات العدد


| | |
|---|---|
| **الرشوة والتسترفي ميدان التعميرمن النص الجنائي إلى حماية النظام العام العمراني المغربي والاسباني**<br>عماد فهمي | 3-16 |
| **الرأي العام الالكتروني في السياق المغربي -دراسة سياسية وقانونية-**<br>أنوار التازي | 17-38 |
| **إصلاح نظام المنافسة بالمغرب ما بين البعد القانوني والبعد السياسي في ضوء تقرير النموذج التنموي**<br>محمد دحاني | 39-64 |
| **التخطيط المجالي البحري بالمغرب: التباس في المفهوم وحاجة إلى التقائية السياسات العمومية وترسيم الحدود الأطلسية (ورقة استراتيجية)**<br>بوسلهام عيسات و ع الأنصاري | 65-96 |
| **تحولات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية: بين البعد الدولي و التموقع بالقارة الإفريقية**<br>إبراهيم صابري و جعوان عبد الرحمن | 97-111 |
| **السياسة التعليمية المغربية وسؤال العدالة الاجتماعية**<br>الحسن أخواض | 112-126 |
| **المستنبط النباتي بين المصلحة الاقتصادية للمقاولة الفلاحية والمصلحة الشخصية للفلاح البسيط (دراسة قانونية اقتصادية)**<br>مرية الفرنيني | 127-137 |
| **الرشوة كصورة للفساد في والوظيفة العامة :دراسة تحليلية في ضوء قانون الجزاء العماني**<br>رحمة بنت راشد الكيومية | 238-262 |
| **La Lutte Contre Le Decrochage Scolaire: Entre Prevention ,Evaluation Et Coordination Des Acteurs**<br>EL Mostafa LAHMIDI | 263-282 |

International Articles Journal
مجلة المقالات الدولية
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
Issue 7, November 2025
العدد 7، نونبر 2025

# تحولات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية:
# بين البعد الدولي والتموقع بالقارة الإفريقية

# Transformations in Moroccan Economic Diplomacy:
# Between the International Dimension and Positioning in the African Continent

**Sabri Ibrahim**
Professor of Higher Education
Abdelmalek Essaadi University, Tangier

**إبراهيم صابري**
أستاذ التعليم العالي
جامعة عبد المالك السعدي، طنجة

**Jaaouan Abderrahman**
Doctor of Public Law
Abdelmalek Essaadi University, Tangier

**جعوان عبد الرحمن**
دكتور في القانون العام
جامعة عبد المالك السعدي، طنجة

**Abstract:**

As a result of the evolution of Moroccan diplomatic practice and the attempt to build a model for Moroccan economic diplomacy, particularly during the reign of King Mohammed VI, by emphasizing the multifaceted nature of Moroccan diplomatic identity, building upon reforms and enhancing domestic achievements, and leveraging its geostrategic location and cultural heritage, Morocco is contributing, through these capabilities, to promoting a Moroccan model that seeks to achieve regional leadership among African nations, strengthen South-South cooperation, and bolster Moroccan-African rapprochement in economic, security, and political spheres.

While Moroccan diplomacy, and economic diplomacy in particular, is shifting from a reality characterized by the search for its place on the international stage within a complex international system marked by North-South dichotomy and the influence of international financial institutions, it has simultaneously succeeded in establishing a strong position on the African continent and opening the door to diversifying partnership and cooperation relationships with other countries, especially those in sub-Saharan Africa.

**Keywords :**

Economic diplomacy; South-South cooperation; North-South bilateralism; the international system.

**المستخلص:**

نتيجة تطور الممارسة الدبلوماسية المغربية ومحاولة بناء نموذج لدبلوماسية إقتصادية مغربية، لاسيما في عهد الملك محمد السادس، بالتأكيد على تعدد أبعاد الهوية الدبلوماسية المغربية والإنطلاق من بناء الإصلاحات وتحسين المكتسبات الداخلية، والإستفادة من موقعه الجيواستراتيجي ورصيده الثقافي، يساهم المغرب بفعل هذه الإمكانيات في التسويق لنموذج مغربي يسعى إلى تحقيق ريادة إقليمية على مستوى الدول الإفريقية، وتعزيز التعاون جنوب- جنوب وتقوية التقارب المغربي الإفريقي في مجالات إقتصادية وأمنية وسياسية.

وإذا كانت الدبلوماسية المغربية، ومنها الدبلوماسية الإقتصادية بالخصوص، تتحول من واقع يتسم بالبحث عن موضع لها على مستوى الساحة الدولية، في ظل نظام دولي مركب يطبع بثنائية الشمال - جنوب وبنفوذ المؤسسات المالية الدولية، فإنها بالمقابل إستطاعت التموقع على مستوى القارة الإفريقية وفتح باب تنويع علاقات شراكة وتعاون مع باقي الدول وخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء.

**الكلمات المفتاحية:**

الدبلوماسية الاقتصادية؛ التعاون جنوب-جنوب؛ ثنائية شمال-جنوب؛ النظام الدولي.

**مقدمة:**

بفعل التغيرات والتحولات التي طرأت على النظام الدولي وتشكل معالم جديدة في العلاقات الدولية، وكذا تطور التقنية والتدفق السريع للمعلومات، تحولت ممارسة السياسة الدولية من البحث عن معنى السلطة عبر إعتماد المعايير الإيديولوجية إلى تبني البعد الاقتصادي والمالي فيما يسمى بالدبلوماسية الإقتصادية والمالية.

وبالنظر للتعريف المتداول للدبلوماسية، باعتبارها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة مصالحهم المتبادلة، فإن مفهوم الدبلوماسية لم يعد حبيس التعاريف التقليدية المحصورة في مجموعة من الإتصالات وتنظيم العلاقات وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت إلى عامل مؤثر في تخطيط الإختيارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الداخلية والخارجية، وإقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة من حيث الأهداف والأولويات، في الوقت الذي أصبحت هذه العلاقات تتجاوز الإعتبارات الإيديولوجية أو العسكرية لتصبح موجهة بإعتبارات إقتصادية[1].

من هنا نجد أن مفهوم الدبلوماسية يعرف تنوعا وتعددا من حيت التصنيف، حيث أن هناك ما يسمى بالدبلوماسية الأمنية، والدبلوماسية الثقافية، والدبلوماسية الدينية، والدبلوماسية الاقتصادية... فالدبلوماسية الاقتصادية تكتسي أهمية كبرى في صناعة القرار السياسي على مستوى العلاقات الدولية، وهي أداة مهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية كجزء أساسي في السياسات الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار، عرفت الدبلوماسية المغربية تغيرات ملحوظة من حيث الأهداف والخطاب، فالمغرب يحاول التسويق لنموذج مغربي مستقر ومتلاحم يسعى إلى تحقيق نمو إقتصادي في محاولة لإيجاد موقع داخل الساحة الدولية بالإندماج في التعاون والشراكة مع القوى الدولية الكبرى والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية، إلا أن الدبلوماسية المغربية إتجهت أكثر إلى التموقع بقوة داخل الفضاء الإفريقي الذي يتسم بهشاشة إقتصاده.

وبالتالي إتخذ المغرب من الدبلوماسية الإقتصادية أداة وإستراتيجية لمواكبة التغييرات الدولية والإقليمية، وقد ظهرت نتائج ذلك بشكل واضح في إستعادة المغرب لمكانته ومركزه على مستوى القارة الإفريقية، بفضل إعتماده على إستراتيجيات متعددة الأبعاد وأبرزها الدبلوماسية الاقتصادية التي تتكامل مع الأبعاد الثقافية والجيوسياسية والإجتماعية والدينية.

**أهمية الدراسة**

تتجلى أهمية هذا الموضوع في قيمته العلمية والأكاديمية، أولا من خلال التأصيل لمفهوم الدبلوماسية الإقتصادية من خلال فتح نقاش راهني حول أهم المظاهر والأدوات التي تنتظم حولها هذه الدبلوماسية على

[1] الطاهر القور، مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية، 13 نونبر 2017.
https://revues.imist.ma/index.php/IREMLR/article/view/10421/5911

مستوى العلاقات الدولية، ويجيب على أسئلة التحول الذي طرأ على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية المغربية المتمثلة أساسا في الدبلوماسية الاقتصادية.

كما أن أهمية الموضوع تتجلى في البحث عن تغيرات الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، والبحث في تجلياتها وتمظهراتها على مستوى العلاقات الدولية، ومن خلال تلك العلاقة الدبلوماسية المغربية ذات البعد الإقتصادي والسياسي، محاولة معرفة أهمية الحضور المغربي وتموقعه بشكل ملحوظ على مستوى القارة الإفريقية.

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحولات والتغيرات التي طرأت على الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، والأدوار الرئيسية التي تلعبه هذه الدبلوماسية في تحقيق الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية سواء على مستوى الساحة الدولية أو في علاقات المغرب بدول القارة الإفريقية. كما ان من أهداف الدراسة الكشف عن الخيارات الاستراتيجية والقواعد التي تشكل إطارا للدبلوماسية المغربية. وهي هذه الأخيرة تقوم على أساس براديكمات جديدة من أجل مواكبة مجمل التحديات العالمية وتحقيق قفزة نوعية من الناحية الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، في عالم يتميز بانبثاق الأزمات، والمنافسة الحرة، وإقتصاد المعرفة، وعدم الاستقرار.

**إشكالية الدراسة**

تتمثل إشكالية الدراسة في إبراز تغيرات الدبلوماسية الإقتصادية المغربية على مستوى الساحة الدولية، وكيف إستافدت منها من أجل الإنتقال إلى وضعية التموقع وخلق نموذج مغربي داخل القارة الإفريقية. هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من الأسئلة المتمثلة في:

- ما هي طبيعة تجليات الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي في ظل عصر العولمة؟
- ما هو موقع الدبلوماسية الإقتصادية المغربية على مستوى الساحة الدولية، وخاصة في علاقتها بالدول الكبرى؟
- كيف تستغل الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاربها الدولية في التموقع على مستوى القارة الإفريقية؟
- هل يمكن الحديد عن خصوصية الدبلوماسية الإقتصادية المغربية، خاصة في علاقتها بالقارة الإفريقية؟

**منهجية الدراسة**

ستعتمد الدراسة من أجل مقاربة الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتيح وصف البيانات والحقائق المتعلقة بالموضوع، وكذلك تحليها لفهم ابعاده والإجابة على مجمل التساؤلات المرتبطة بالموضوع. هذه التساؤلات المتفرعة عن صلب الإشكالية الرئيسية من المفترض الإستعانة بهذه المناهج، من اجل وصف طبيعة الدبلوماسية الإقتصادية المغربية على المستوى الدولي، وفهم مفاتيح الإنتقال من هذا الواقع إلى التموقع بشكل ملحوظ على مستوى القارة الإفريقية.

## المحور الأول:

## البعد الجيواستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي

بفضل إنخراط المغرب في إصلاحات كبيرة وتحديث مجالاته الإقتصادية، إستطاع أن يتمتع بمكانة سياسية، خاصة على المستوى القاري، وكذا القدرة على إستقطاب أنظار القوى الدولية العظمى بفعل ما يتميز به من إستقرار سياسي وإمكانيات تحقيق إنفتاح إقتصادي مهم على المستوى الخارجي.

أصبحت للعوامل الإقتصادية مكانة محورية في العلاقات الدولية عبر التاريخ، فكانت الأهداف الإقتصادية وأليات السياسة الخارجية محل الصراع والمنافسة بين الجماعات السياسية، بالنظر إلى كون العوامل الإقتصادية والسياسية لها مكانة مهمة على مر التاريخ، رغم أن التفاعل بينها قد يتعرض لتحولات مستمرة على مر العصور.

### أولا: تجليات الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة

إتجهت السياسة الدولية إلى تغيير وتنويع مساراتها الدبلوماسية نتيجة التغييرات التي طرأت على النظام الدولي وتشكّل معالم جديدة في العلاقات الدولية، حيث نشهد تطور التقنية والتدفق السريع للمعلومات، وبالتالي تحولت معالم الممارسة السياسية الدولية من البحث عن السلطة عبرالدفاع وتبني القضايا الإيديولوجية إلى تبني البعد الإقتصادي والمالي فيما يسمى بالدبلوماسية الإقتصادية والمالية.

وهنا نجد على كون مفهوم الدبلوماسية يعرف تنوعا وتعددا من حيث التقسيمات، فهناك على سبيل المثال الدبلوماسية الأمنية، والدبلوماسية الثقافية، والدبلوماسية الدينية والدبلوماسية الاقتصادية. فهذه الأخيرة من حيث إعتبارها موضوع الدراسة له أهمية كبرى على مستوى العلاقات الدولية، فرغم قدم المفهوم لكنه لم يستقطب إنتباه الأكاديميين وصناع قرار الدول المتقدمة والدول المتخلفة إلا منذ خمسينات القرن العشرين، وتم إستعماله وتوظيفه من قبل صناع القرار الأمريكي فيما يسمى بدبلوماسية "الجزرة والعصا" وخاصة أثناء أدارة الرئيس الأمريكي "فرانكلين روز فيلت"[2].

وذلك كله إعتبارا بكون البعد الإقتصادي هو المحور الأساسي في صناعة القرار السياسي في العلاقات الدولية، حيث انتقل الأمر من الصراع الايديولوجي الى إكتساب القوة والنفوذ من خلال إكتساب قوة الإقتصاد، ولهذا فالعديد من الدول تستغل جهازها الدبلوماسي من أجل تحقيق أهداف وغايات في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية.

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بمحاولة بعض الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة لإنشاء مؤسسات دولية، هدفها الأساسي إعادة تنظيم الشؤون الإقتصادية الدولية من خلال اليات الإستثمار والتجارة وفتح الأسواق الإقتصادية والمالية. إذ لا يوجد إتفاق محدد حول تعريف الدبلوماسية الاقتصادية. فهناك من عرف مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية على كونه عبارة عن الأنشطة الدبلوماسية التي تستند

[2] د. عبد الناصر جندلي، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التنمية الإقتصادية في عصر العولمة، مؤلف جماعي حول الدبلوماسية الإقتصادية ومناخ الإستثمار، إشراف وتنسيق: د. إدريس لكريني ود. الحسين شكراني، 2019، ص10.

بصورة أساسية للعامل الإقتصادي في المجال السياسي، وهناك من ذهب إلى أنها الدبلوماسية القائمة على المساعدات الإقتصادية، في مقابل هذه التعريفات وجدت تعريفات أخرى وسعت من نطاقه، منها التعريف الذي ذهب إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تتعلق بالمسائل السياسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية كمكافئات أو عقوبات من أجل تحقيق أهداف في السياسة الخارجية، أو تسخير الاقتصاد بكل الوسائل في خدمة الأهداف السياسية[3].

إذا كانت الدبلوماسية التقليدية من إختصاص السفراء والمبعوثين الذين يمثلون غالبا الشؤون الخارجية والإقتصادية ومكاتب الحكومات المركزية، فكانت مهمتهم مقتصرة على تمثيل الدولة، فقد زادت العولمة والثورة التكنولوجية من سرعة التغيير في مختلف مجالات الحياة اليومية وفي العلاقات الدولية، وأدى ذلك إلى إتساع نطاق توفر المعلومات والمعرفة وزيادة التواصل بين الشعوب. وقد أتاحت التكنولوجيا عبر الأنترنت للأشخاص والشركات إقامة علاقات فوق إقليمية التي كانت في الماضي محصورة في نطاق محدود، وهو ما أدى أيضا الى مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية والمساهمة في رسم أهداف شاملة للدبلوماسية الإقتصادية في عصر العولمة والثورة التكنولوجية.

وفي نفس النطاق، يظهر التطور الحاصل في تحديد معالم النظام الإقتصادي الدولي، وخاصة بعد الحرب الباردة، من بينها ظهور أزمة النفط وإنهيار نظام" بريتون وودز" وظهور إقتصادات غير غربية مثل اليابان والصين، إستلزمت تحديد الإطار الشامل في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ليشمل المجال السياسي والتركيز أيضا على الموارد الداخلية، وقد سعى علماء السياسة حاليا إلى الربط بين السياسة المحلية والعلاقات الدولية ودعوا إلى تحليل الأثر المشترك للعلاقة بين القوى المحلية والدولية[4].

فالقول بكون الدبلوماسية الإقتصادية لم تحظى بالإهتمام في دراسات العلاقات الدولية لا يعني أنها ظاهرة جديدة، لأنها كانت اداة في العلاقات الخارجية قبل إنشاء المؤسسات التي أصبحت جزء لا يتجزأ في السياسة الخارجية وفي الدبلوماسية التي تمارسها الدولة حاليا، لكن تطور وإعادة تشكّل النظام الدولي حاليا هو ما أكسب الدبلوماسية الإقتصادية أهمية معتبرة، حيث أن هذا النظام أصبح متعدد الأقطاب وأصبح أكثر إستقرارا من نظام الثنائية القطبية أوشبه الثنائي القطبي.

فمهما تباينت أهداف الدبلوماسية ما بين الإقتصادية والسياسية، وكذا الإستراتيجية التي ترتبط بالهيمنة والنفوذ للقوى الكبرى، فهناك أهداف تتقاسمها كافة الدول مهما كان حجمها في عملية ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية من أهمها [5]:

- تعزيز التصدير.
- تعزيز التجارة الخارجية.

[3] د. ماجدة على صالح، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة)، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة، الأمن القومي والإستراتيجية، العدد الأول، يناير 2022، ص 132.

[4] Maaike Okano-Heijmansm, Conceptualizing Economic Diplomacy: The Crossroads of International Relations, Economics, IPE and Diplomatic Studies, The Hague Journal of Diplomacy 6 (2011) 7-36, p 11.

[5] Michal Polar, Fruits of Slovak Economic Diplomacy: Inputs and challenges, University of Economics InBratislava, faculty of International Relation, 2014, p 04.

- جذب الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات جديدة للإستثمار الخارجي.
- فتح أفاق للشركات ورجال الأعمال من أجل التسويق لمنجزاتهم وتزويدهم بالاستثمارات والخدمات اللازمة.

فالتحدي الكبير هو ضرورة تحديد أبعاد الدبلوماسية الإقتصادية التي تختلف حسب تاريخها وسياقها، ولكن لفهمها لابد من دراستها وفق أربعة عناصر رئيسية: تتمثل أولا في ضرورة إستحضار سياقها والأليات التي تتحكم فيها، ثم المحيط الذي تمارس فيها ومختلف العمليات التي تندرج تحته، فالدبلوماسية الإقتصادية، تاريخيا، كان لها دور كبير تلعبه في عملية ترجيح موازين القوى، نظرا لكون الحكومات تستخدم الأدوات والعمليات الإقتصادية لتحقيق مصالح سياستها الخارجية، وإعادة تكوين قوتها الجيو - سياسية والإقتصادية وإعادة تقييم فعالية وملائمة سياستها الخارجية.

**ثانيا: موقع الدبلوماسية الإقتصادية المغربية في علاقتها بالقوى الكبرى**

كان ولا زال البعد الإقتصادي يشكل عاملا محوريا في رسم طبيعة العلاقات بين الدول، وكان يحدد مدى تقدم المجتمعات والحضارات بالرغم من إختلاف نظمهم الإقتصادية والإجتماعية، فمنذ الإغريق كانت المدن اليونانية، التي تتمتع بالإستقلالية، رسمت نظم قانونية من أجل تقنين المبادلات التجارية والإقتصادية، وهو نفس الأمر الذي كان عند المصريين الفراعنة الذين تميزوا بأهمية موقعهم التجاري، الذي أهّلهم لعقد مبادلات بين القبائل وباقي الحضارات كالرومان والحضارة الإسلامية بعدها.

وكانت للعوامل الإقتصادية مكانة محورية في العلاقات الدولية عبر التاريخ، فكانت الأهداف الإقتصادية وأليات السياسة الخارجية محل الصراع والمنافسة بين الجماعات السياسية، بالنظر إلى كون العوامل الإقتصادية والسياسية لها مكانة مهمة وتداخلها على مر التاريخ، رغم أن التفاعل بينها قد يتعرض لتحولات مستمرة على مر العصور. فطوال القرون الماضية تبين نوع من الترابط المتزايد ما بين الإقتصادات الوطنية للدول بسبب زيادة تدفقات التمويل والتجارة والتكنولوجيا، وتوسع الوعي الشعبي بأهمية العلاقة القائمة ما بين السياسي والاقتصادي، ومنها يستطيع الناس بسهولة أكبر أن يفهموا آثار التذمر أو الوفرة في الإقتصاد بحيث يربطوا هذه الأسباب بأفعال جماعات داخل البلاد أو خارجها[6].

ومع إبراز أهمية العامل الاقتصادي في السياسات الخارجية الدولية، كونه يعتبر مكون رئيسي يعتمد عليه الفاعلون في فهم مجريات العلاقات الدولية وفهم الممارسات الدبلوماسية على المستوى الدولي. هذا البعد الذي يعطي للدبلوماسية الإقتصادية مكانة وحضورا في مختلف نظريات العلاقات الدولية وفي الممارسات الفعلية للدبلوماسية التي تهتم بها مختلف القوى الدولية في تحديد خياراتها الإستراتيجية وتأطير قواعد سياستها الخارجية.

[6] Hauster Henr, Economie et Diplomatie : Les conditions Nouvelles de la politique étrangère, librairie du recueil sirey, Paris, 1937, p 10-12.

وإستجابة للسياق الدولي المتغير والمتجدد بإستمرار وأهمية تكييف السياسات الوطنية بالتوجهات الدولية وضرورة تجديد قواعد الممارسات الدبلوماسية، إتجه المغرب إلى إعتماد أنماط دبلوماسية متعددة الأبعاد من قبيل الدبلوماسية الثقافية والدبلوماسية الدينية والدبلوماسية الإقتصادية. هذه الأخيرة تفرض على المملكة المغربية تنويع شركاءها عبر فتح قنوات التعاون والإنفتاح على المستوى الدولي والقاري، من منطلق أخذ البعد الاقتصادي كعامل رئيسي يحدد توجهات السياسة الخارجية المغربية، المتمثلة أساسا في دعم مسار الليبرالية الاقتصادية وتعزيز إقتصاد السوق وجذب الإستثمارات الأجنبية والإنفتاح على المحيط الجيوسياسي، والتأكيد عليها عبر نصوص قانونية أهمها التشريع الدستوري المغربي.

وقد دخلت المملكة المغربية في إختبار صعب وفي علاقات مختلفة ومتنوعة مع القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالشكل الذي تمارس فيه هذه المؤسسات تأثيرها على السياسات الاقتصادية والإجتماعية للمغرب عبر تقديم قروض ومساعدات مالية مشروطة.

وفي هذا الإطار، سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دول شمال إفريقيا بهدف تطوير التعاون الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي، لكنه وإنطلاقا من طبيعة العلاقات الغير المتكافئة بين الطرفين وعند البحث عن مظاهر الدبلوماسية الإقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي في علاقتها بدول الجنوب بما في ذلك المغرب، نجدها تعتمد غالبا على إستعمال الإقتصاد كأداة للضغط بهدف إرغام بعض الدول على إتباع سياستها التي تستجيب لمصالحها المتعددة والمتنوعة، بإعتبار دول الجنوب تتميز بهشاشة إقتصادها نتيجة تبعات السياسات الإستعمارية التي مورست من طرف دول الشمال بما فيها دول الإتحاد الأوروبي.

فالعلاقة بين المغرب والإتحاد الأوروبي تندرج ضمن علاقة شمال – جنوب، وتسعى إلى إستحضار أهم المصالح المشتركة في العديد من المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية، لكن هذه العلاقات والشراكات فيما بين الطرفين يطبعها عدم التكافؤ والتوازن، التي تدل عليها مجموعة من المؤشرات والأرقام التي ذكرناها داخل مضامين الأطروحة.

وفي ظل سعي المجوعة الإقتصادية الأوروبية إلى ترجيح وخدمة مصالحها الإستراتيجية وإنتظاراتها الكبرى، مما دفع المغرب إلى تغيير منهجه في علاقته بدول الإتحاد الأوروبي بالإنتقال من نموذج العلاقات الدبلوماسية التقليدية إلى التفكير بنظرة برغماتية والدخول في إتفاقيات تعاون على شكل صفقات من منظور سياسي وإقتصادي، مثلما يحاول تكريس التعاون الأمني مع الإتحاد الأوروبي من منطلق علاقة رابح – رابح بتقديم مساعدات مالية وضمانات سياسية من طرف الإتحاد الأوروبي مقابل الخدمات الأمنية التي يقدمها له المغرب.

في نفس هذا السياق، نجد على أن نوعية تعاون المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى على مستوى الساحة الدولية، يمتد إلى مجالات متعددة كالمجال السياسي والإقتصادي والاجتماعي والأمني والثقافي والعسكري. كما أن طبيعة العلاقات المغربية الصينية، كدولة صاعدة تنافس الولايات المتحدة

الأمريكية إقتصاديا على مستوى مناطق عديدة مثلما يقع بإفريقيا، تستجيب إلى التطور المغربي القائم على تنويع مجال التعاون والشراكة الثنائية التي شملت بالخصوص التبادل الاقتصادي والتجاري وتبادل السلع والمنتجات بين البلدين.

وهنا يمكن أن نلاحظ الفرق بين العلاقات المغربية الصينية والعلاقات المغربية الامريكية، بحيث ان هذه الأخيرة تستجيب أكثر للرهان السياسي المغربي، وخاصة ان المغرب يرى في تقاربه مع الولايات المتحدة الامريكية وسيلة أخرى لضمان التأييد السياسي الأمريكي لموقف المغرب من الصحراء المتمثل في الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية تحت السيادة المغربية، وهو ما يظهر حينما أصدرت الخارجية الامريكية بيانا دعمت فيه المقترح المغربي وسيادة المغرب على كافة الأقاليم الجنوبية. وأما ما يتعلق بعلاقة المغرب مع الصين فهي تنطلق من تنويع المغرب لشركائه وعدم الإقتصار على الحلفاء التقليديين. تلك العلاقة تتجلى في هدف دعم روابط التعاون جنوب – جنوب في محاولة خلق توازن مع الدول الصناعية، ولهذا فالصين تتجه إلى ربط علاقات دبلوماسية مع المغرب ومع باقي دول الجنوب من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولا تتدخل في النزاعات والقضايا الإقليمية بالمنطقة المغاربية ولا في الشؤون الداخلية للمغرب، بل هي تحاول التركيز أكثر على البعد الاقتصادي والتجاري.

وأمام كل هذه الأوضاع، يسعى المغرب إلى الإنفتاح أكثر على باقي الحلفاء والشركاء وعدم الإقتصار على العلاقات التقليدية، إيمانا بكونه خيارا إستراتيجيا يستمد من مبدأ التوجه الليبرالي للإقتصاد المغربي وتجديد أدوات النهوض بالبعد الاقتصادي و السياسي، و هو ما من شأنه خلق نوع من التوازن في العلاقات الخارجية مع مختلف الدول الشريكة ومحاولة زيادة جاذبية المغرب للإستثمارات الأجنبية من خلال البدء في تقوية الجبهة الداخلية وفتح أوراش إصلاحية كبرى وبناء إستراتيجيات موازية جديدة من خلال نموذج يعتمد على تطوير اليات التعاون الثقافي والإقتصادي والأمني، وإبراز المميزات الإيجابية التي يتمتع بها المغرب في المجال الدبلوماسي وفي مجال سياسته الخارجية، وكذا إبراز المزايا الثقافية للمغرب وأهمية الإستثمار في بيئته الاقتصادية والسياسة الداخلية.

## المحور الثاني:
## تموقع الدبلوماسية الإقتصادية على المستوى الإفريقي

بالإضافة إلى البعد التاريخي والثقافي الذي يجمع الدولة المغربية بالقارة الإفريقية، وكذلك نموذج للدبلوماسية الدينية التي يسوق لها المغرب بإفريقيا، الذي يهدف إلى تمكين المغرب من التموقع بالقارة، فقد أصبح المعطى الإقتصادية حاضر بشكل قوي في تكامل مع باقي الابعاد السابقة.

وبالتالي أصبح البعد الإقتصادي رهانا يحدد السياسة الخارجية المغربية على مستوى منطقة الساحل والصحراء تماشيا مع المتغيرات التي أفرزتها طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، المبني على الإعتماد المتبادل بين الدول وبين المؤسسات[7].

### أولا: إستغلال المغرب لرصيد علاقاته الدولية في التموقع بإفريقيا

لم يتوقف المغرب منذ إستقلاله على تأكيد هويته الإفريقية التي أقرت بها الدساتير السابقة، مع أنه في البداية كانت له علاقات مع الدول الإفريقية تحتفظ بطابعها السياسي، إلا أن المغرب حاليا أصبح يأخذ بعين الإعتبار البعد الهوياتي والثقافي وكذا البعد الاقتصادي في علاقاته الخارجية مع الدول الإفريقية. وبالتالي فالمغرب يعتمد على مقاربة دبلوماسية متعددة الأبعاد؛ أهمها الإلتزام بالهوية الإفريقية وتثمين العلاقات بينه وباقي دول القارة الإفريقية عبر تعزيز وجوده الاقتصادي وبناء علاقات تجارية قوية، والتي تؤكدها مجوعة من المؤشرات والأرقام التي حققتها العلاقات الإقتصادية بين الطرفين.

ويعتمد المغرب على الدبلوماسية الإقتصادية كإستراتيجية من أجل بناء علاقاته مع القارة الإفريقية وتطوير التعاون جنوب – جنوب، بإعتبار البعد الاقتصادي ركن يعتمد عليه المغرب في تعزيز علاقاته السياسية والإقتصادية بالدول الإفريقية ووسيلة لإستثمار مقومات دول القارة الإفريقية وتقريب العلاقات فيما بينها على مستويات متعددة.

فالدبلوماسية المغربية بصفة عامة تعتمد على عدة محددات أهمها المحدد التاريخي والديني من جهة، والمحدد الجيوستراتجي والإقتصادي من جهة أخرى، ويظهر التقارب المغربي الإفريقي بشكل واضح في عهد الملك محمد السادس، إذ تميزت مرحلته بتوظيف أسلوب التضامن السياسي وإستغلال الدبلوماسية الاقتصادية للسعي نحو الوصول إلى أهداف جيوسياسية وتحقيق التعاون المغربي الإفريقي في مجالات عديدة ومتنوعة.

ولهذا ترسّخت العلاقات المغربية بالدول الإفريقية بفتح قنوات التعاون الإقتصادي عبر إعتماد الوسائل القانونية ومؤسساتية تساعد على ذلك، وهو ما يدخل ضمن توجهات الملك محمد السادس للحكومات بضرورة إعطاء أولوية كبرى للدبلوماسية الإقتصادية المغربية بإفريقيا وأهمية فتح قنوات التعاون وتطوير الشراكات والمبادلات الخارجية للملكة وخاصة مع دول القارة الإفريقية. وبهذه المناسبة

[7] حمد الأمين محمد ابريهمات، المغرب ومنطقة الساحل والصحراء، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 6, عدد 7-8، 2017، ص7. https://revues.imist.ma/index.php/bahtheyya/article/view/15816

يؤكد الملك أنه "يجب على حكومتنا إعطاء الأولوية لدبلوماسية إقتصادية مقدامة قادرة على تعبئة وكسب مواقع جديدة وتنمية الطاقات بغية تطوير الشراكات وجلب الإستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد والمبادلات الخارجية، كما ندعوها للتنسيق والتشاور مع مختلف الفاعلين الإقتصاديين في القطاعين العام والخاص للتعريف بالمؤهلات الإقتصادية التي تزخر بها بلادنا وخاصة في القطاعات الوزارية التي لها نشاط دولي في المجال الاقتصادي".[8]

وقد إعتمد المغرب في عملية الإندماج الإقليمي والتعاون الإقتصادي الإفريقي على العديد من الأليات المتمثلة في الإنخراط وعقد إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وكذلك الإنضمام لمختلف المنظمات الإقليمية كفضاء يسمح للمغرب بلعب دور مهم في عملية تعزيز التعاون الاقتصادي والإستقرار في المناطق المشتركة للدول الأعضاء.

ولهذا مرّت العلاقات المغربية الإفريقية بمراحل تاريخية مختلفة، كانت في البداية تختلف مستوياتها بحسب موقف الدول الإفريقية من الوحدة الترابية؛ ففي سنة 1986 تغيرت رؤية المملكة المغربية في التعامل مع دول القارة الإفريقية بعقد مجموعة من إتفاقيات التعاون والشراكة بين الأطراف، ومع سنة 2000 أصبح للعامل الإقتصادي حضورا ودورا مهما في تحديد طبيعة العلاقة المغربية الإفريقية. وهذه السياسة الجديدة توحي إلى الإنفتاح البراغماتي تجاه البلدان الإفريقية وفتح قنوات التعاون الإقتصادي والتقني، وفي مجال التجارة والإستثمار التنموي عبر خلق ترابطات إقتصادية وسياسية لا يطرح فيها موضوع الصحراء بشكل مباشر[9].

وتتويجا لهذه الرؤية قام المغرب بتطوير وتعزيز دبلوماسيته الإقتصادية بإفريقيا عبرتفعيل العديد من الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال حرص المؤسسة الملكية على تنظيم عدة زيارات لإفريقيا، كالية من شانها تقوية اواصر وعلاقات الصداقة بين المغرب وهذه الدول خدمة للصالح المشترك بينهما، حيث شكلت هذه الزيارات مناسبة لتدشين العديد من المشاريع الإقتصادية والاجتماعية، وفرصة من أجل التوقيع على إتفاقيات تهم مختلف القطاعات[10].

إلى جانب أهمية الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في تكريس الدبلوماسية الإقتصادية المغربية على المستوى الإفريقي، كان للمغرب أيضا رهان الإنضمام للمنظمات الإقتصادية الإقليمية وتثبيت حضوره داخلها، وهو ما تجسد في بداية الأمر بعودة المغرب للإتحاد الإفريقي وطلب إنضمامه إلى المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)[11]، ثم إنضمامه إلى تجمع دول الساحل والصحراء الذي تأسس

[8] ناصر بوريطة، المغرب ودول الجنوب – الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956 – 2006، منشورات النادي الدبلوماسي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 2007، ص 11.

[9] Nora Tantane, Apports de l'internationalisation des entreprises marocaines en Afrique, Revue espace géographique et société marocaine, no 37/38, Aout 2020, p 61.

[10] الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار، مرجع سابق، ص 124.

[11] المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا هي منظمة حكومية دولية في غرب إفريقيا تأسست في 28 ماي 1975 إثر معاهدة لاغوس بهدف التعاون وتنسيق اعمال دول المنطقة، تضم 15 دولة أهمها: بنين، بوركينا فاسو، كوديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو، الرأس الأخضر. تهدف المنظمة إلى تحقيق التكامل والتنسيق الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وتعزيز الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، فضلا عن القطاع المالي والنقدي.

سنة 1998[12]، بإعتباره فضاءا ملائما بالنسبة للمغرب من أجل الدفاع عن المصالح السياسية ونواة لتحقيق الإندماج الاقتصادي ورهانا إستراتيجيا يعمل على كسبه.

ولهذا أصبح المغرب محورا إقليميا يعمل على التموقع بإفريقيا عبر فتح مجال للإستثمارات ودعم التنمية المشتركة بينه وبين دول إفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، ويتمثل الحضور المغربي بإفريقيا في مجالات إقتصادية وصناعية وفي مجال الخدمات والتكوين والتأطير، وكل هذا عبر مؤشرات وأرقام تدل على حجم التحول النوعي للدبلوماسية الإقتصادية على المستوى الإفريقي.

كل هذه المؤشرات توحي إلى كون التعاون جنوب – جنوب بين المغرب والدول الإفريقية الذي يأخذ أبعادا متعددة ومتكاملة، يظل فيه البعد الاقتصادي حاضرا بشكل قوي مع وجود ابعاد وعناصر أخرى تعزز وتقوي مكانة الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، كالتعاون في المجال الأمني والتعاون الثقافي والعلمي.

وهنا عندما يحاول المغرب تعزيز مصالحه الإقتصادية والسياسية ودعم موقعه القاري من خلال إستثمار دبلوماسيته الإقتصادية وربط علاقات شراكة وتعاون مع الدول الإفريقية، فهو يسعى أيضا إلى تحقيق العديد من الرهانات والأهداف التي لا تنفصل عن الدبلوماسية الإقتصادية المغربية، ومن أهمها المحافظة على إستقرار وامن المنطقة ودعم البنيات التحتية والإقتصادية بإفريقيا، إضافة إلى دعم مبادرات ترسيخ الإنتقال الديموقراطي بالمنطقة.

كما أن الدبلوماسية المغربية عامة لا تقتصر على دعم العلاقات الاقتصادية وتحقيق الأهداف التجارية، بل يسعى المغرب من خلالها إلى كسب دعم ومساندة الدول الإفريقية لموقفه من سيادته على الأقاليم الصحراوية والتعاون فيما يخص قضايا الهجرة غير الشرعية، مع أن هذه الرهانات تعترضها تحديات كبيرة، كتلك التي لها علاقة بطبيعة السياسة الخارجية المغربية التي تتميز بإمكانياتها المحدودة وبصغر حجم النمو الاقتصادي المغربي بالمقارنة مع حجم الرهانات المرفوعة. كما ان هناك تحديات مرتبطة بطبيعة الوضع الإفريقي الذي يتسم بالفقر وضعف الأمن والإستقرار بالمنطقة إضافة إلى كون الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تواجه منافسة قوية من طرف بعض الدول الإفريقية كنيجيريا وجنوب إفريقيا، أو من طرف بعض القوى التقليدية الكبرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب منافسة من جانب بعض القوى الصاعدة كالصين والهند.

لكن المغرب رغم كل تلك التحديات، وفي إطار مواكبة السياق الدولي والعولمة الاقتصادية وتكامل الإقتصادات المحلية وتزايد المنافسة بين القوى الدولية، يعمل على إعتماد نموذج خاص للدبلوماسية الاقتصادية في محاولة تموقعه القوي على المستوى القارة الإفريقية، هذا النموذج الذي يتميز بإختلافه عن باقي الدبلوماسيات الاقتصادية.

[12] تم إنشاء تجمع الساحل والصحراء بطرابلس ليبيا، في 4 فبراير 1998 إثر مؤتمر القمة التي شارك فيه رؤساء كل من تشاد، النيجر، مالي، السودان ومندوب عن دولة بوركينافاسو بمبادرة من العقيد الليبي معمر القذافي، بهدف خلق علاقات شراكة وتعاون بين بلدان الصحراء إلى جانب دول الساحل، فجغرافيا منطقة الساحل والصحراء تمثل ذلك الشريط الجغرافي الذي يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربان، وهي تمثل أجزاء من 12 بلدا وهي: موريتانيا، وشمال السنغال، وغامبيا، وجنوب مالي، والنيجر، وتشاد، وشمال بوركينافاسو، ونيجيريا، والسودان، وإيريتريا، وأقصى شمال إثيوبيا وجيبوتي.

**ثانيا: خصوصية الدبلوماسية الإقتصادية المغربية في علاقتها بالقارة الإفريقية.**

أصبحت الدبلوماسية الإقتصادية من المواضيع الأكثر تعقيدا والأكثر دقة كونها تتطلب مجموعة من الاليات والوسائل المتطورة من أجل بلورة إستراتيجية إقتصادية خارجية متكاملة، وهنا يعمل المغرب على محاولة تطوير هياكله الدبلوماسية بالشكل الذي يواكب الوتيرة المتسارعة للأحداث الدولية، الشيء الذي جعله يفتح مجالا لحضور فاعلين جدد في مجال الدبلوماسية الإقتصادية، والتي لا تقتصر في مضمونها على مدخل واحد، بل أصبحت تعتمد على أبعاد ومداخل متعددة التي تساهم في توازن إقتصادي داخلي وخارجي.

إلى جانب العلاقة القائمة بين طبيعة النظام السياسي المغربي وسياسة الخارجية المتبعة، فالدبلوماسية الإقتصادية المغربية تعتمد أيضا في مجملها على تكامل كل من الجوانب السوسيوإقتصادية والثقافية والدينية في العلاقات الدبلوماسية، كما أن للدبلوماسية الإقتصادية المغربية القدرة على تطوير أهم المرتكزات الإقتصادية والقانونية كعملية تساهم في حماية المصالح الوطنية وتحقيق الإستقرارالإقتصادي من جهة وتعزيز علاقات المغرب الخارجية من جهة أخرى.

فرغم تنوع الفاعلين و المتدخلين في رسم الدبلوماسية الإقتصادية المغربية، إلا أن النظام السياسي المغربي يتمتع بعدة خصوصيات تميزه عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، الشيء الذي يجعل منه تجربة مختلفة من حيث السياق السياسي والقانوني والمؤسساتي إعتبارا لطبيعة البنية الداخلية للحكم وفلسفة السلطة السياسية للنظام المغربي، إذ تتأثر السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية بطبيعة التمثيلية السياسية لنظام الحكم بالمغرب والتي تعطي للملك رمز القيادة والمكانة السامية في النسق السياسي المغربي، بحيث أن هذه التمثيلية تختلف تماما عن مدلولها في الأنظمة الديمقراطية، تبعا للحقول المعرفية والدلالية التي يحتل فيها المكون الديني والتاريخي النقطة المركزية، وهي تشكل أرضيته الفلسفية التي يتحدد على أساسها تصوره الإجمالي لموضوع السلطة والحكم.

ويبقي للملك دور مركزي ومحدد تكرسه عوامل مرتبطة بالأعراف والممارسات الدولية، إذ يشكل العمود الفقري في صنع القرار الخارجي، في حين يشكل باقي الفاعلين وحدة ثانوية هامشية، إذ الدور الذي يضطلع به الملك في وضع السياسة الخارجية للمغرب أكثر أهمية مما تتضمنه نصوص القانون العام المغربي، فسلط رئيس الدولة وإمتيازاته في السياسة الخارجية المغربية تدخل فيما يعرف بالإختصاصات الخاصة بالملك[13].

تحتكم العلاقات الدولية إلى بعض المبادئ والقواعد التي تعتبرجوهرا في تحديد نطاق القرارات السياسية الخارجية وأساسا للتفاعل بين الدول، وأن هذه المبادئ المستمدة أساسا من الأعراف والمواثيق الدولية، هي معايير تحكم سلوك الدول في العديد من المجالات وتحدد طبيعة سياساتها الخارجية ومسار ممارساتها الدبلوماسية.

[13] يوسف صدقي، إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسع المجال وتعدد الفاعلين، سياسات عربية، العدد 13، يناير 2015، ص 61. https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue012/Pages/Siyassat12-2015_Sadiki.pdf

وتستند السياسة الخارجية المغربية بدورها إلى مبادئ القانون الدولي التي تؤطر تعاملات المملكة المغربية مع باقي الدول سواء على المستوى العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إعتبارا لإلتزامه وإرتباطه بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي إنضم إليها وصادق عليها، والتي تشمل مختلف جوانب العلاقات الدولية عامة بإعتبارها مدخل رئيسي من مداخل تعزيز الدبلوماسية الإقتصادية المغربية سواء إقليميا أو دوليا. وبالتالي فإن إلتزام السياسة الخارجية المغربية وتجسيدها لمبادئ القانون الدولي، كحسن الجوار وعدم الإنحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يعطي مكانة خاصة للدبلوماسية الاقتصادية المغربية خاصة على المستوى القاري.

أصبحت الدبلوماسية المغربية أيضا عموما تتميز بطابعها البرغماتي في علاقاتها الخارجية، من حيث كونها تحاول الدفاع والتجاوب مع مصالحها الجيواسترتيجية والإقتصادية والسياسية، خصوصا ما يتعلق بكسب المزيد من الدعم لموقفه من قضية الصحراء، كأحد الثوابت الوطنية والقضايا المصيرية التي تتحرك أيضا وفقها الدبلوماسية المغربية. وتتحدد السياسة الخارجية المغربية، كما تم ذكره، بمجموعة من العوامل من بينها البعد الثقافي، والإقتصادي، والجيوسياسي، وهي كلها عوامل متداخلة تتكامل وتساهم في صنع التوجهات الإستراتيجية للعلاقات المغربية الخارجية. فالموقع الجيوسياسي الذي يتميز به المغرب جعله فاعلا في القضايا الدولية والإقليمية، هوما يعني أن الدبلوماسية الإقتصادية المغربية لعبت أدوارا مهمة في صياغة المحددات الرئيسية في السياسة الخارجية المغربية، بحيث ظلت المصلحة الجيوسراتيجية المتمثلة في الوحدة الترابية من بين الثوابت المرتبطة بتوجهات ومعالم السياسة الخارجية المغربية. وقد شكلت قضية الوحدة الترابية من بين أولويات الدبلوماسية المغربية سواء الرسمية وغير الرسمية، وهو الأمر الذي يجعل القرار الدبلوماسي المغربي يتخذ من الوحدة الترابية قضية وطنية ومسألة وجود وسيادة.

كما أن الدبلوماسية الاقتصادية المغربية أيضا تعتمد على تنوع شركاءها وتعمل على الإنفتاح على حلفاء اخرين من قبيل الصين وروسيا وتركيا، إلى جانب الحلفاء التقليديين كالإتحاد التموقع القوي للدبلوماسية الاقتصادية المغربية على المستوى الإفريقي الذي ينطلق أيضا من إستغلال المقومات والإمكانيات الداخلية المرتبطة بحجم الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يباشرها المغرب في المجالات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية.

وفي إطار تعزيز هذا التوجه، أكد جلالة الملك محمد السادس خلال خطابه الذي القاه أمام القمة المغربية الخليجية بالرياض، على حرص المغرب على الحفاظ على علاقاته مع حلفاءه وتنويع شركاته سواء على المستوى السياسي والإقتصادي والإستراتيجي[14]، وإسترسل قائلا في نفس الخطاب: "فالمغرب حر في قراراته وإختياراته وليس محمية تابعة لأي بلد. وسيظل وفيا بالتزاماته تجاه شركائه، الذين لا ينبغي أن يروا في ذلك أي مس بمصالحهم". وقد جاء هذا الخطاب بعدما قام الملك بزيارة للمشاركة لأول مرة في القمة الهندية الإفريقية في أكتوبر 2015، ثم القيام بجولة في بعض دول أوروبا الشرقية في بداية 2016، كجمهورية التشيك وهنغاريا، وبالخصوص روسيا الذي إختتم معها المغرب بالقيام بشراكة وتعاون إستراتيجي في عدة مجالات.

[14] جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أمام القمة المغربية الخليجية التي افتتحت يوم الأربعاء 20 أبريل 2016 بالرياض ما يلي "ومن جهته فالمغرب رغم حرصه على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية مع حلفائه، قد توجه في الأشهر الأخيرة نحو تنويع شراكاته، سواء على المستوى السياسي او الاستراتيجي أو الاقتصادي"

لقد سعى المغرب إلى إنفتاحة على الخارج من خلال تنويع شركائه وعدم الإقتصار على الشراكات التقليدية، وهو خيار إستراتيجي ينطلق من مبدأ التوجه الليبرالي للاقتصاد المغربي، إلى تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتجديد أدوات النهوض بالإقتصاد المغربي، الذي من شانه خلق توازن في العلاقات الخارجية المغربية مع مختلف الدول الشريكة، ومحاولة تحقيق جاذبية المغرب للإستثمارات الأجنبية من خلال تقوية الجبهة الاقتصادية الداخلية وتنويع الشراكات الخارجية.

**خاتمة**

شهد المغرب تطورا واضحا في عمليات بناء إستراتيجات دبلوماسية في السنوات الأخيرة، ولاسيما في عهد الملك محمد السادس، وذلك بتعزيز علاقاته الدبلوماسية مع مختلف الدول وخاصة على مستوى القارة الإفريقية، وكذلك محاولة تحسين أدواره كوسيط في النزاعات الإقليمية. ومن هذا المنطلق طوّر المغرب في هوية ديبلوماسيتة محاولا التسويق لنموذجه وتحديد صورته على مستوى الساحة الدولية، هذا النموذج المبني على سياسة التعاون والحوار والإحترام المتبادل مع دول أخرى، وصاحب ذلك سياسة الإنفتاح على العالم والعمل وفق مبدأ التعددية الثقافية وإلتزامه بالسلام والإستقرار على المستوى الدولي والإقليمي.

ترتكز الدبلوماسية المغربية على العديد من الأبعاد التي تعطي لها قيمة إضافية وخصوصية معينة، إذ يشكل البعد الإقتصادي عاملا أساسيا في كيفية تعامل السياسة الخارجية المغربية مع مختلف القوى الدولية الأخرى، في ظل عالم يتميز بالعولمة وباقتصاد السوق الذي تحكمه متغيرات إقتصادية وإجتماعية ومالية.

فقد حاولت الدبلوماسية المغربية أن ترسم لنفسها نموذجا في ظل هذه المتغيرات المذكورة، وحاولت أن تتموقع وفق خصوصيات ومرتكزات تعتمد عليهما، ومن بين أهم معالمها:

- الدبلوماسية المغربية هي نتاج عمل متواصل وفق إستراتيجية ورؤية مستقبلية تعمل على تحصين المكتسبات الحالية وتبحث عن مكتسبات أخرى.
- دبلوماسية أصبحت تعتمد على تحركات ملكية بحضوره وسط القيادات، كتحركاته في القارة الإفريقية والصين والهند وروسيا.
- دبلوماسية مغربية مبنية على البرغماتية والمصالح المتبادلة في إطار التحالفات والشراكات الإستراتيجية المتعددة.
- دبلوماسية ترتكز على تعدد الشركاء الجدد كالصين وروسيا والهند وتركيا إلى جانب الحفاظ على الشركاء التقليدين كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
- دبلوماسية تهتم بالقضايا العالمية كالهجرة والبيئة ومكافحة الإرهاب وكيفية النهوض بالإستقرار والأمن.

## لائحة المراجع

### مراجع عربية


- جندلي، ع. ن. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية في عصر العولمة. في: لكريني، إ.، & شكراني، ح. (إشراف وتنسيق)، الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار (عمل جماعي). [بيانات الناشر غير متاحة].
- صالح، م. ع. (2022، يناير). الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة. الأمن القومي والاستراتيجية، (1). [بيانات الصفحات غير متاحة].
- ابريهمات، ح. الأ. م. (2017). المغرب ومنطقة الساحل والصحراء. المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 6(7–8). [بيانات الصفحات غير متاحة].
- بوريطة، ن. (2007). المغرب ودول الجنوب – الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956–2006. منشورات النادي الدبلوماسي؛ مطبعة النجاح، الدار البيضاء.
- صدقي، ي. (2015، يناير). إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي: توسع المجال وتعدد الفاعلين. سياسات عربية، (13)، 61–[غير متاح]. https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue012/Pages/Siyassat12-2015_Sadiki.pdf


### مراجع أجنبية


- Okano-Heijmans, M. (2011). Conceptualizing economic diplomacy: The crossroads of International Relations, Economics, IPE and Diplomatic Studies. The Hague Journal of Diplomacy, 6, 7–36.
- Polar, M. (2014). Fruits of Slovak economic diplomacy: Inputs and challenges (Thesis, University of Economics in Bratislava, Faculty of International Relations).
- Hauser, H. (1937). Économie et diplomatie: Les conditions nouvelles de la politique étrangère. Librairie du Recueil Sirey.
- Tantane, N. (2020, August). Apports de l'internationalisation des entreprises marocaines en Afrique. Revue Espace Géographique et Société Marocaine.(38/37) ,